

فاعلية الحيوية اللغوية ودورها في ديمومة الأمن اللساني

Efficiency of Language Vitality and its Role in the continuance of Linguistic Securityد. عمر رتيمي^{1*}¹ جامعة زيان عاشور - مخبر إستراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر- الجلفة (الجزائر) .

تاريخ الاستلام : 28 فيفري 2023 ؛ تاريخ المراجعة : 15 ماي 2023 ؛ تاريخ القبول : 25 جويلية 2023

ملخص:

درجت الدراسات المتعلقة بالسياسات اللغوية البحث فيما له علاقة بالوضع اللغوي الراهن من خلال الإحاطة بجميع متغيرات الوضع و الاستعمال ، سواء تعلق الأمر بالتخطيط أو بالأمن اللغويين ، وهو ما أُريد لهذا البحث الخوض في جزئياته بين ما يعيشه واقع اللسان العربي من مواجهة وتحديات ، وما تؤمّله القوانين اللغوية والنظريات اللسانية في المحافظة على الهوية اللسانية قبل الهوية الاجتماعية ، ولعلّ أهم ما يمكن إدراجه من دعائم أساسية تضمن هذا الهدف المنشود يتأسس على معنى الحيوية اللغوية وضمان ديمومتها ، فما المقصود بالحيوية اللغوية ؟ وإلى أي مدى يمكننا اعتبارها ضامنا لأمن اللغة اللساني ؟ ثم كيف لنا أن نعتبرها من دعائم الحفاظ على الهوية ؟

الكلمات المفتاحية: الأمن اللساني؛ الحيوية اللغوية؛ السياسة اللغوية؛ التخطيط اللغوي.

Abstract:

The studies of language policies included research about language situation by elaborating all the variables of situation and use ; wether it is related to language planning or linguistic security . This is what the research is meant to elaborate with in the Arabic language status and its challenges , and the implications of linguistic laws and theories in order to preserve the linguistic identity before the social identity . the basic pillars that can be included to guarantee the desired purpose are based on the meaning of language vitality and on language permanence .So , what is meant by language vitality ? And to what extent we can consider it as a guarantor of linguistic security ? Then , how can we consider it as one of the pillars of preserving identity ?

Keywords: linguistic security; language vitality; Language policy; language planning.

مقدمة

يندرج الحديث عن اللغة العربية في هذه الورقة العلمية ضمن مقتضيات البحث عن فاعلية أهم متطلبات ديمومة أمنها واستقرار بقائها ، وذلك في ظلّ معرفة حلقات الصراع القائم بين فكّي (الإزاحة) و(الغالبية) ، وهو أمر يشي بضرورة انتمائه إلى فروع السياسات اللغوية ، هذا من جهة المصطلح القائم على فحوى بحث المشاكل اللغوية التي تقضي بوجود تهينة لغوية أو تخطيط لغوي ، وقانون لغوي يكفل للباحث

*Corresponding author: e-mail: amar.retimi2017@gmail.com .

في هذا الشأن تسليط الضوء على كل ما يتأتى من علاقة اللغة بالحياة الاجتماعية ، إذ تبين بعد عقود من الزمن " أن السياسة والتخطيط اللغويين ليسا مرتبطين بالتنمية فحسب ، أو بأوضاع ما بعد الاستقلال، ... العلاقة بين اللغة (اللغات) والحياة الاجتماعية هي في ذات الوقت مشاكل هويات وثقافة واقتصاد وتنمية ، وهي مشاكل تطول جميع البلدان" (كالفي، 2009، صفحة 14). أي التي تبحث في كل ما له علاقة باللغة من جهة الوضع مرة ، ومن جهة الاستعمال في كل مرة .

1/ الحيوية اللغوية وضرورة الأمن اللساني :

لقد اقتضت ضرورة معرفة مثل هذه القضايا الصميمية للغة البحث في عدة جوانب لها وثيق الصلة بمسائل لغوية هامة ، سواء من قبيل الحيوية اللغوية " والتي تعنى بتبادل التأثير بين البنيتين اللغوية والبشرية . كما هو الحال فيما نتحدث عنه اللسانيات الاجتماعية – " (الأوراني، 2010، صفحة 104)، أو من قبيل الأمن اللساني الذي هو من مجمل " الحاجات الضرورية لاستقرار هوية القوم أو الأمة ، وهو لا يقل أهمية عن سائر صنوف الأمن التي يتعلق بوجودها استمرار الاستقرار في كل مجتمع" (الأوراني، 2010، صفحة 103)، والذي تجدر الإشارة إليه ههنا محاولة رصد جملة من الإشكاليات التي تحاول هذه الدراسة العلمية الإجابة عنها :

- إلى أي مدى يمكن صلوح تظافر شروط الحيوية اللغوية في استقرار الأمن اللساني ؟ ثم إلى أي جهة يمكننا النظر في السياسات اللغوية القاضية برعاية هذه المطالب (مطلب الأمن اللساني) في مقابل (الهوية اللسانية)؟.
- هل يمكن للغة العربية من حيث الموقع المعين والمنفرد لها بالاستعمال أن تضمن أمنها اللساني بضرورة الحفاظ على استقرار وضعها خاصة أمام " حقّة الحمل الحضاري ، جفاء المستعمل ، جهالة الدّارس ، وانشغال السّائس " (الأوراني، 2010، صفحة 82)؟.

هذا وغيره ممّا يمكن أن يكون من صميم مباحث مثل هذه المواضيع ، ولنا أن نركّز في بعض جزئيات هذا العمل العلمي من خلال ما يأتي ذكره دون نشر، وإجمالاً دون تفصيل .

2/ الأمن اللساني و السياسات اللغوية:

يعتبر الحديث عن الأمن اللساني - في كنف الجهود القائمة على تحصين الهوية- من أهم ما سعت إليه السياسات العامة وفي مقدمتها ما كان جوهرياً بالأساس في القمة العربية التاسعة عشرة (الرياض 28-29 مارس 2007) " فكان أن خرج الملوك والرؤساء العرب ...عن صمتهم ، فاستحدثوا نهجاً غير مألوف ، وتحدّثوا عن لغتهم حديثاً هو لأول مرة يرقى إلى مرتبة الخيارات الجوهريّة ...ثم يأتي القرار الذي تمّ التمهيد له بحديثات التسويغ : نعلن عزمنا على العمل الجادّ لتحسين الهوية العربية ، ودعم مقوماتها ومركزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقيّاً عنصريّاً ، بل هي هوية ثقافية موحدة ، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها ، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية ، يثريه التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتّت أو فقدان التمايز " (المسدي، 2014، صفحة 54) .

من هنا استمد هذا الموضوع أهميته من جملة المتطلبات الكبرى لحفظ اللسان العربي في مقابل ما يواجهه من مخاطر تهدد كيانه الأول ، ناهيك عن صروف الإزاحة أو (الانتحار) ، وهو المصطلح الذي يعتبر مجازي التعبير إذا ما عُني به التركيب الوصفي للغة ، ممّا حدا بالأستاذ (عبد السلام المسدي) أن يرى فيه حقيقة الحدوث والتوقع ؛ لاعتبار ما ينجرّ عن الممارسات العشوائية أو المتعمدة في الكتابة باللغة الثانية ، وإدارتها مع اللغة الأمّ في الوطن الواحد انتحارا لغويًا ، مستشهدا لذلك بالمؤلف الجزائري (كاتب ياسين 1929- 1989) - رحمه الله - والذي " كان يتقهر أيام الكفاح الوطني أنه لا يتقن إلا اللغة الفرنسية ، وبها صاغ أدبه ، كان يسمّيها لسان الذئب ، وبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها (1962) دَوّن - باللغة الفرنسية طبعاً - قولته الشهيرة : إنّ الفرنكوفونية آلة سياسية تصنع الاستعمار الجديد حتى تستمرّ تبعيتنا ، ولكن استخدام اللغة الفرنسية لا يعني أن من يستعملها هو عون من أعوان السلطة الفرنسية . إني أكتب باللسان الفرنسي كي أقول للفرنسيين إني لست فرنسيًا" (المسدي، 2014، صفحة 13)، واصفا اللغة الفرنسية عندنا بعد خروج فرنسا بالمكسب الحربي يقول : " ما اللغة الفرنسية إلا غنيمة من غنائم الحرب ظفّرها الجزائريون بعد انتصارهم على عدوّهم " (المسدي، 2014، صفحة 13).

وعلى كل فالأمر الموكّل إلى حفظ الأمن اللساني للغة العربية من ساستها وسدنتها ، وحفاظها ومستعملها يفضي إلى نوع من الأهمية البالغة لحضورها في كل مشهد ، بما يستوجب على المرء استيعاب هذا القرار بفحواه ، ليس لمجرّد المخرجات السياسية المعلنة عنه ، بل لما يترتب عن مثل هذه القرارات من استحقاقات تعيد الاعتبار للغة العربية داخل أوطانها وخارجها.

ولقد لخصّ بعض الباحثين المتخصّصين (وهو الأستاذ الباحث محمد الأوراني في كتابه لسان حضارة القرآن) ما جاء في أحد بنود البيان الختامي للدورة 19 لمجلس الجامعة العربية بالرياض 29/28 مارس 2007 - المشار إليه آنفاً - ما نصّه : " ... ثانياً : سنّ قوانين لغوية في مستوى العصبية تمنع العبث بقواعد اللسان القرآني ، وتعزّز حضور اللغة العربية في جميع المجالات داخل أوطانها ، ويحصل ذلك بما يلي :

- إقرار العربية لغة للتعليم في جميع المستويات وبالنسبة إلى سائر التخصصات ، ولغة للبحث العلمي في أدقّ فروع وأحدثها ...

- جعل العربية لغة الإدارة والإعلام ، فلا يبرم شيء من عقود القطاع العام بغير العربية ، وبها يكون التخاطب بين الإدارة والمواطنين .

- كل كتابة موجهة للعموم في وطن العربية لا تكون بغير هذه اللغة ، وكل كتابة باللغة العربية تخرق إحدى قواعدها الصوتية أو الصرفية أو التركيبية لا يسمح بعرضها للعموم" (الأوراني، 2010، الصفحات 102-104).

على هذا الأساس حُقّ للسان العربي أن يكون محلّ عناية واهتمام أولي الأمور وساسته ، إدراكاً منهم لما له من علاقة مخصصة بمفاهيم عوالمه .

3/ جهود الساسة وانصرافهم إلى ضرورة الأمن اللساني :

نروم بهذا الجزء من الدراسة ما ينبغي أن نتلّمسه من حماية فعلية للسان البشري عموما من قبل أصحاب السيادة والقرار، وذلك بما يصلح به شأن اللغة وصفا ودراسة من الجهة القانونية ، والتي تعتبر من خلالها حاجة ضرورية لاستقرار الهوية ، على هذا المنحى يمكن اعتبار جهود الباحثين في السياسات اللغوية رائدة إذا أخذنا في الحسبان منطق تناولهم للمشكلات اللغوية من مرحلة الاختيارات العامة إلى مرحلة الإنجاز والتطبيق ، أي من منطلق مفاده (السياسة اللغوية) إلى منتهى مراده (التخطيط اللغوي) ، إذ يقرّ المتخصصون في هذا الصدد أن الدولة الساعية إلى تأمين لسانها يستوجب الأمر عليها سنّ قوانين لغوية كقواعد إجبارية مفروضة تنظم استعمال الإنسان لكل ما يملك بما في ذلك اللغة " ... وهذا يعني أن القوانين لا تعني الأشياء والممتلكات ، بل استعمال الناس لهذه الأشياء وهذه الممتلكات . وحتى نأخذ مثالا في غاية البساطة ، فإن القانون لا يمكنه أن يمنع العمارات من الاحتراق أو الأوراق النقدية من الضياع ، ولكن يمكنه أن يمنع الإنسان من إضرار النار في العمارات أو سرقة المال " (كالفى، 2009، صفحة 65).

وبهذا تُصرف الفهوم إلى فحوى الاهتمام القائم على مدى استيعاب القانون لحقوق اللغة ، أي إلى أي مدى يمكننا تصور مفهوم مخصوص يضبط (القانون اللغوي) ؟ يجب الأستاذ محمد يحياتن – رحمه الله – على هذا السؤال مترجما للويس جان كالفى " ...إن الامر المؤكد هو أن الدولة تتدخل باستمرار في المجال اللغوي...ولكنها تتدخل في الواقع في السلوكات اللغوية و استعمال اللغات ، لأن السياسات اللغوية هي في الغالب الأعم إكراهية ولهذا السبب فهي بحاجة إلى قانون لتفرض نفسها : فلا يوجد تخطيط لغوي دون وجه قانوني " (كالفى، 2009، صفحة 65).

من هنا يمكننا القول بتمايز الرؤى القانونية للحق اللغوي لاعتبارات عديدة ، إما بحسب التصور المفهومي لهذا القانون ، أو بحسب الضابط الفعلي لهذا التشريع ، كما يمكن التنويه بالقوانين التي تضمن أحقية التفريق بين وظائف اللغة من (وطنية ورسمية) ، إذ تختلف دلالات الرسمية من دولة إلى أخرى بحسب دساتيرها واستعمالاتها ، والأمر نفسه عن دلالات الوطنية ، والتمثيل لذلك مظنة كتب السياسات اللغوية ، مما يجعل بيان القوانين الضابطة التي تتكفل بوضع الصفة اللازمة للغة في مقابل استقرار الهوية اللسانية ، ومن ثمّ الهوية الاجتماعية أمرا ضروريا يقع على عاتق الساسة وأولي الأمر ، لاحظ مثلا : "...في إفريقيا الناطقة بالفرنسية معان مختلفة : فاللغة الرسمية هي لغة الدولة ، وفي أغلب الأحيان هي الفرنسية (رسمية بالاشتراك مع الانجليزية بالكاميرون ، ومع السانغو بإفريقيا الوسطى) في حين أن اللغات الوطنية هي بعض اللغات الإفريقية أو جميع اللغات الإفريقية للبلد ، وفي السينغال إلى جانب اللغة الفرنسية بوصفها اللغة الرسمية ، يميز القانون بين ست لغات وطنية الولوف ، السرر ، الديولة ، الماندينغ ، البول ، الصونكي ، بين اللغات العشرين المستعملة في القطر الوطني ، وتعد أكثر من مائتي لغة وطنية...والمادة السابعة من الدستور الموريتاني تنص مثلا على أن : العربية هي اللغة الرسمية للبلد ، الحسانية والبولار والسراخولي والولوف هي لغاته الوطنية ، والفرنسية والإنجليزية هما لغتا المعتمدتان في الانفتاح على العالم " (كالفى، 2009، صفحة 70) . ومثل ذلك

أيضا يقال عن البنغلاديش فاللغة الرسمية هي الفارسية ، ولغة الحياة اليومية هي البنغالية ، ولغة الدين هي العربية .

كما ينضاف إلى ذلك عمل الجمعيات والهيئات الرسمية على حماية اللغة عند مستعملها ، ممّا يصرف الأذهان إلى وجود بدايات وعي سياسي يقضي بالعمل الجادّ على ضرورة الأمن اللساني "ففي دولة الإمارات العربية المتحدة انبعثت جمعية اختار مؤسسوها أن يسموها جمعية (حماية اللغة العربية) وكان مقرها في الشارقة واختيار لفظ (الحماية) يجيء صدى أميناً لواقع عياني مخصص المعالم" (المسدي، 2014، صفحة 161). ثم توالى بعدها الجهود في تشكيل اللجان وتنصيب الأكاديميات الفاعلة سواء بالعمل على الحماية اللغوية ، أو العمل على تطوير تعليم العربية وتحديث التقنيات نهوضاً بها بما يتماشى مع متطلبات العصر وظروف التغيير، أي بما ينصبّ على احترام الهوية العربية تحقيقاً وتجسيدا لمتطلبات أمنها واستقرارها.

4/ الحيوية اللغوية دعامة للأمن اللساني :

نودّ ههنا الحديث عن الحيوية اللغوية من حيث هي الأصل في تبادل التأثير بين البنيتين اللغوية والبشرية - كما أشرنا إلى ذلك سلفاً - ولأشك أن وصف هذه الحيوية الفاعلة يقتضي منا معرفة أهم شروطها " الأول شرط داخلي يخص اللغة في حد ذاتها ... الثاني من الشروط الثلاثة يتعلق بالتوظيف التام للغة العربية ... الثالث شرط يرتبط باللغة من جهة المستعمل المنتظر..." (الأوراغي، 2010، صفحة 105).

وللحديث عن فحوى الشرط الأول المتعلق بما يخص اللغة في ذاتها أردنا اختيار خاصيتين من خصائصها تعكس مدى استجابة ومطواعة اللغة لهما فيشكلان مع باقي الخصائص الأخرى لها دعائم فاعلية للحياة اللغوية والتي بدورها تفي بنوع من الضمانية المحققة للأمن اللساني ، هاتان الخاصيتان هما (الاشتقاق بين نسق الاستعمال وثغرات الإهمال ، وتبعية المباني لحياة المعاني - الصيغة والدلالة).

- الاشتقاق بين نسق الاستعمال وثغرات الإهمال :

إن الحديث عن الاشتقاق في هذه الجزئية من الدراسة يتأسس على مدى حيوية العربية وتام تأهيلها كـ "أنموذج من الألسنة الطبيعية يمدّه - علم اللسانيات - بما لا تستطيع اللغات العالمية السائدة الآن أن تمدّه به على الوجه الأكمل . وإننا لعلّ يقين جازم بأن اللغة العربية مؤهلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمة العلمية الدقيقة : فهي أولاً وقبل كل شيء لغة إعرابية ... والسبب الثاني هو أنّها لغة اشتقاقية لأنها تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض ، وهو أنموذج متميز تماماً من أنموذج اللغات الغربية المشهورة والسائدة كالإنجليزية والفرنسية ، فكلاهما من اللغات المسماة بالانضمامية تماماً كاللغة الألمانية التي تذهب بهذه الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الالتصاقية المتتابعة " (المسدي، العربية والإعراب، 2010، صفحة 44)، من هنا يأتي الاشتقاق في صلب ما تقوم عليه المعاجم ، لأنه حاصل عملية القولبة لجذور الكلمات ، ممّا يجعل المفردات الناشئة تعود إلى جذر واحد ، لتكون بذلك المفردة بين أصل ومشتق ، وليس الحديث ههنا عما يميز الأصول عن المشتقات ، ولكن كيف تكون لهذه العملية خاصية حيوية للغة العربية يتحقق من خلالها أمنها اللغوي ؟ .

لقد أدرك الكثير من الباحثين قديما وحديثا ما للاشتقاق من قيمة لغوية ومعرفية ، استنادا إلى ما تحققه من خصوبة و ثراء فهو " مظهر من مظاهر الثراء اللفظي في اللغة العربية ، بل إنه عامل من عوامل خلودها و بقاءها ، ذلك أن السمة التوليدية في اللغة موجبة لشرف البقاء الأبدى ، و مسيطرة الانفجار المعرفي الحاصل اليوم في مختلف العلوم و المعارف " (عدمان، 2012، صفحة 08).

على هذا الأساس وجب علينا البحث في هذا المظهر الجليّ الذي أعطى العربية خصوصية الاستجابة والمطواعية، ومن المؤكد بهذا أن المزايا التي خصّت العربية بهذه العملية التوليدية يجعلنا نقرّ بحيازتها المكانة السامية بين نظيراتها من لغات العالم ، فانظر ما كساها الاشتقاق من خصائص :

- الخلود و البقاء : إذ لا جرم أن " اللغة الخالدة هي التي تتوافر في بنيتها الداخلية و منظومتها التعبيرية عناصر الخلود ، و مما يعزز من متانة اللغة و قابليتها للتوليد حجم الجهد المعرفي الذي بذل في استنطاق مكنوناتها و استكشاف آفاقها الدلالية و عواملها اللفظية " (عدمان، 2012، صفحة 09).

- التوليد والتفريع : و يأتي هنا معنى الاشتقاق أثبت لمعنى التضمّن و هو كلام ضارب في القدم عند النحاة و الأصوليين و المتكلمين ، ألا ترى أن الحديث عن اشتقاق كلمة (الله) شغل القدامى بين ما يشتق منه ، و بين استحالة ذلك لأنه قديم و القديم لا مادة له (الجوزية، 2004، صفحة 26).

هذه وغيرها مما أفردت له الأبواب ، و ألفت فيه التأليف فمن ذلك ما يتعلق بأصل الاشتقاق (الأفعال أم المصادر؟) ، كما ميّزوا بين اشتقاق مادي و اشتقاق تلازم ، و غيرها من مسائل هذه العملية المفضية إلى معنى الزيادة و التضمّن .

وإذا كان الاشتقاق يمنح العربية خصائص التوليد و التفريع فهو بذلك أيضا " أداة للتعبير عن المعاني المستحدثة و توليد ألفاظ جديدة لتفي بحاجات العصر ، لأن ضُمور آلية الاشتقاق يفضي إلى تضيق مجال النظر اللغوي ، ويؤدي إلى اضمحلال الإمكانيات التعبيرية الهائلة في اللغة " (عدمان، 2012، صفحة 09).

كما لنا أن نعتبر ما يميز النسق الاشتقائي في العربية من خصائص تضمن هذه الحيوية والذي هو من جملة ما يميزها عن سائر اللغات حيويًا. (المتوكل، 2010، الصفحات 185-190)، فمن ذلك مثلا: (اشتراك الأوزان و ترادفها) ، ومنها (تضمّن السلسلة الاشتقاقية لثغرات) ، إذ قد يرد نفس المبنى للدلالة على معان متعددة فيستخدم الوزن الواحد مفيدا لعدة معاني ، و أما " الثغرات " فهي ما تتضمنه السلسلة الاشتقاقية من حلقات فارغة إذ يدخل في هذا الاعتبار ما يعرف بـ (الإهمال) و (تداخل السلاسل الاشتقاقية) أي ما ورد عند القدامى من النحويين بالمصادر التي لا فعل لها ، والأفعال التي لا مصدر لها ، و يمكن توضيح هذا بمعنى (الإهمال) الموجود في السلاسل الاشتقاقية ذات الجذرين التحقق استعمالا و ثغرات الإهمال على مستوى المفردات الأصول (المتوكل، 2010، صفحة 189).

- تبعية المباني لحيوية المعاني (الصيغة والدلالة) :

ومجمل ما يتعلق بهذه الخاصية والتي مفادها (تبعية المباني لحيوية المعاني) فيقع تأسيسا على ما أردنا التعبير عنه بتعدد المعاني لصيغ التداول والاستعمال و نروم بذلك ما عبّر عنه الأستاذ (تمام حسان - رحمه الله

(- تحت أقسام (المعنى العرفي و المعنى الذهني و المعنى الانطباعي) ، إذ يعد " من الضروري أن نلقي نظرة على المقصود بالمعنى في عمومته و على أنواعه و أقسامه ، فقد يكون المعنى عرفيا و قد يكون ذهنيا و قد يكون انطباعيا" (حسان، 2007، صفحة 112).

أما ما يتعلق بالمعنى العرفي منه فهو ما يكون بين عرف عام أو عرف خاص ، إذ يمثل للأول منهما بالمعنى المعجمي وهو أوضح ما يمثل العرف العام لأن المعجم نظام يضمن علاقة التكافل بين مكوناته " فيضم الألفاظ التي تعارف عليها المجتمع ويحدد معانيها ويعددها ويضع بعضها معاقبا لبعض في موضعه أو يجعله مجازا عنه ، و كل ذلك في نطاق الصياغة الأسلوبية " (حسان، 2007، صفحة 113). فإن هذا التعدد للكلمة في المعجم دليل لقابليتها وحيويتها وصلاحية دخولها الاستعمالات العديدة و السياقات المختلفة ، وأما الثاني منهما فيمثل المعنى الصرفي و النحوي وهو الذي تصرف به دلالة اللفظة من معنى إلى معنى " كما هو الحال مع دلالة (قائم) في قولنا : كان قائما يصلي ، وقوله تعالى : { أَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ } ، ففي المثال الأول تدل (قائم) على (اسم الفاعل) لأن الصلاة ستنقضي بعد قليل فهي للحدث و التجدد ، و أما في المثال الثاني فتدل على (الصفة المشبهة) لأنها تدل على الدوام والثبوت " (حسان، 2007، صفحة 113).

كما قد تكون الأبنية في تعددها ضمن ما يعرف بـ (المعاقبة) أو (المجاز) ، إذ تمثل المعاقبة " وضع لفظ في موضوع لفظ آخر بحيث ينتقل من معناه الأصلي إلى معنى اللفظ المتروك . مثال ذلك ما نراه في قوله تعالى " طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى " حيث نجد (إلا) تدل على معنى (لكن) ...، أما المجاز فهو ترخص في المناسبة المعجمية بين مفردات النص " (حسان، 2007، صفحة 113)، وتكون بذلك المعاقبة قرينة الاستبدال و المجاز صورا من صور هذا الاستبدال المفضي إلى المناسبة التي من شأنها أن تعطي تعددا هو من صميم العلاقات بين ما يستعمل و ما يقصد من الألفاظ.

أما الثاني منهما وهو العرف الخاص فإنه يُعنى بما يلحق اللفظ من تعدد المعنى وهو ما يجعل العربية أكثر حيوية وإنما يعود ذلك إلى تعدد الأعراف ، فانظر مثلا إلى اختلاف المعنى في عرف النحاة و عرف المناطق و عرف علم الجريمة لدلالة مصطلح (فاعل) والذي يكون بمعنى : من فعل الفعل أو قام به في عرف النحاة ، وبمعنى : ضد القابل في عرف : المناطق ، وبمعنى : مرتكب الجريمة في عرف : المرافعات ، أما فيما يتعلق بالمعنى الذهني فإن الإشارة إليه تكون من خلال تمثيلات الذهن لدلالات الألفاظ وهو أمر قديم – بلا شك - و أصوله مما بحث فيه الأوائل ، إذ يستدل الرازي بأن دلالة الألفاظ على ما هو بالخارج إنما هو لاحق لدلالاتها على التصور فـ " الألفاظ ما وضعت لدلالة على الموجودات الخارجية ، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية ... وقد أكد [هذا الطرح] كثير من المحدثين من أمثال تنيار الذي سعى إلى ضبط العلاقة بين العالم و مقولات الفكر و المقولات النحوية " (السعدي، 2013، الصفحات 122-123)، كما كان للجرجاني بُعد النظر و التأصيل فيما يتعلق بالاستدلال النفساني للظاهرة اللغوية بما يشبه عنده الحدس ، و منها أشار بعض المحدثين إلى هذه المسألة مشيدين بعمق رأي الجرجاني عند الاعتماد بـ " أن اللغة ظاهرة نفسانية في المقام الأول ... فالتقابل بين الاسم و الفعل مرده إلى خصائص تصورية تتسلط على المضمون الدلالي المستمد من الخارج، ويمكن الإشارة

لذلك بتصور [لانفاكر] في الفرق بين دلالة الاسم و دلالة الفعل في التصور العرفاني " فالفرق بين الاسم والفعل راجع إلى كيفية التمثل ، و إلى طبيعة الصور التي يستعملها الذهن في بناء المضمون التصوري الخام كما هو الحال بين " انفجرو انفجار " فيما يعرف عنده بالإدراك التعاقبي والإدراك الجمالي " (السعدي، 2013، الصفحات 278-279).

هذا عمّا يمكن اعتباره شرطاً يخصّ اللغة العربية من الداخل أي في ذاتها ، أما عن الشرط الثاني والمتضمّن التوظيف التام للغة العربية فنعني به ما يجعل منها لغة حيّة متداولة تصاغ بها كل الخطابات ، وتكتب بها كل المعارف والعلوم ، ولا يتأتّى هذا المطلب إلا بتوافر الأسباب وتكاتف الجهود ، والتصدي لكل ما من شأنه أن يعمل على تحييد اللغة العربية عن جميع ميادين المعرفة ، ولنا أن نميّز هذا الشرط ببعض الدعائم التي تعمل على هذا التوظيف التام لها كالتعريب مثلاً والذي كان بطيء الوتيرة في فترات ما بعد الاستقلال غير أن السياسة العامة للدولة تسايرت مع ظروف تلقّيه ونجاحه في جميع الأطوار التعليمية ، ثم مع جميع الدوائر الحكومية ودوايب الدولة كما هو الشأن مع المراسيم والقرارات والمناشير المتكفلة بذلك " ففي 1968 قرر مرسوم تعريب الإدارة ، بعد ذلك في 1970 تلاه منشور وزاري يحدد المستوى الذي يجب على الموظفين (الموظفين السامين يعفون من ذلك في 1973) بلوغه في اللغة العربية ، ... ، تعريب الأخبار السينمائية 1967 ، وتعريب ثلث الشعب العلمية للسنة الأولى من الثانوي في 1971 ، أما التسجيلات العمومية فكان لها ذلك في 1976 إلخ . " (كالي، 2009، صفحة 129)، ينضاف إلى ذلك أيضاً إنشاء المؤسسات والمجامع اللغوية ، وتوسيع آفاق الاستعمال عند الطلبة وبين المنتسبين إلى المجال التربوي والإعلامي ، وضمن دوائر المؤسسات الرسمية ، وهي- بلا شك - جماع السلطة العاملة على الحفاظ على السلامة اللغوية المستوفية لمطالب العلوم والفنون ، الأمر الذي يستدعي " أن يتواصل بها في أوطانها كل الناشئين في بيئتها ، وبأن يستغرق التواصل بها كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونحوها ، مهما كثرت التفرعات منها ودقّت التخصصات " (الأوراغي، 2010، صفحة 105).

وأما شرط الحيوية الثالث فهو من جهة المستعمل المنتظر، والمقصود به ما هو رهين التحقق باكتسابها ودخول غير الناطقين بها في زمير متكلمها ، ممّا يضمن دورانها على ألسنتهم تعلّماً ابتداء ، ثم تفقها وتفنّناً وإتقاناً انتهاء ، ولعلّ أبرز ما يمكن أن يصاغ في هذا الصدد ما كان من مخرجات الوثيقة الدولية للاحتفاء باللغة العربية في مؤتمرها السنوي بالإمارات العربية المتحدة (25 من نوفمبر 2012 بدبي) تحت عنوان " لننهض بعربيتنا " والذي نقل بنوده من خلال مساهمته الفعالة في صياغة حيثيات هذا المشروع الأستاذ عبد السلام المسدي ، جاء في نصّه - ما يخدم هذا الشرط من شروط الحيوية اللغوية - : "... ويشدّدون على أن اللغة العربية مكوّن أصيل من مكونات هوية الأمة ، ورمز خالد لانتماء أبنائها ، وهي التي تمثل ذاكرتها الثقافية والحضارية ، وقد أسهمت من خلال حركة الترجمة المتبادلة في إغناء قيم الحوار والتقارب بين الشعوب ، ... " (المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، 2014، صفحة 182)، ومن هنا يخلصون إلى العديد من التوصيات التي من شأنها أن تعمل مع المبادرة الفعلية لأصحاب السيادة والقرار بضممانية الاكتساب اللغوي

عند غير الناطقين بالعربية توسيعا لانتشارها ودعمها لحيويتها ، وذلك من خلال ملمح غاية في الأهمية مفاده : " اعتبار تعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف البلاد واجبا وطنيا يضاهي خدمة العلم ، ويمكن أن يحل محلها في بعض الظروف مع تهيئة الوسائل والأدوات الممكنة من برامج حديثة لتعليم اللغة العربية ، وتقنيات متطورة على غرار ما هو معمول به في تجارب بعض الدول التي تعتبر لغتها رمزا لشرفها القومي " (المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، 2014، صفحة 184).

هكذا نكون قد أتينا على جملة ما تتأسس عليه الحيوية اللغوية من شروط ، إلا أن الناظر المتبصر لمثل هذه القضايا يمكنه أن يعتبرها مقومات مشتركة تبعث على بث السلام واستدعاء التعاون بين الدول ، سواء تعلق الأمر باللغة في حد ذاتها ، أم بالمستعمل أم بالمحيط اللغوي ، والذي يقع على المساس التام بالاستقرار اللغوي وظيفته وأداءه، وهو ما يحدونا جميعا صياغة هذه المتطلبات المنصهرة في بوتقة واحدة (الحيوية اللغوية ، الأمن اللساني ، الهوية اللسانية) .

خاتمة:

بعد هذه المحاولة البحثية العلمية البسيطة التي سعينا من خلالها الإجابة عن أهم الإشكاليات المطروحة آنفا ، يمكننا ختاماً لهذا العمل تلخيص جملة من النتائج المتوصل إليها:

1/ سعي السياسات اللغوية إدراج مباحث التخطيط اللغوي الموافق ، والتهيئة اللغوية المناسبة لبحث ضمان الأمن اللساني .

2/ بحث شروط ومتعلقات الحيوية اللغوية من حيث هي (مفهوم لساني اجتماعي) ثم النظر في هذه الشروط كمقومات تأثير وتأثر بين اللغة ومستعملها ، يُستند في هذا على ما يتأسس داخل اللغة كالاشتقاق وتعدد الدلالة ... وغيرها ، وخارجها سواء من جهة التوظيف التام لها كالتعريب والمؤسسات النازمة لانتشارها ، والحفاظ عليها وضمان توسيع انتشارها ، أو من جهة المستعمل المنتظر لها بتوفير سبل تلقيها عند غير الناطقين بها .

3/ سبل الحفاظ على الهوية اللسانية وما ينطوي تحت طائل متطلباتها لأنها من صميم مباحث الهوية الاجتماعية في عموم المفهوم ، وهو ما يستدعي بحث جوانب هذه القيمة الجوهرية لحقيقة الانتماء .

4/ ضرورة الاعتناء بجميع صروف التغيير والتنوع اللغوي مما يجعل الأمن اللساني ضمن دائرة الاهتمام البالغ عند الجميع كل في ميدان اختصاصه (السائس ، اللساني ، المعلم ، المتعلم...).

قائمة المراجع:

- الجوزية ابن القيم، (2004). بدائع الفوائد، تحقيق: الإسكندراني محمد، و درويش عدنان، بيروت: دار الكتاب العربي.
- المتوكل أحمد، (2010). اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ط2، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- حسان تمام، (2007)، اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب.
- السعدي شكري ، (2013)، مقولات الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- المسدي عبد السلام، (2010)، العربية والإعراب، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- المسدي عبد السلام، (2014)، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عدمان عزيز، (سبتمبر/ يوليو، 2012)، الاشتقاق الأكبر بين لطف التفسير وتعسف التأويل- مقارنة في الثراء اللفظي عند ابن جني-، مجلة عالم الفكر، مج: 41، ع: 01، الكويت.
- كافي لويس جان ، (2009)، السياسات اللغوية، ترجمة: محمد يحياتن، ط1، الجزائر العاصمة، الجزائر: منشورات الاختلاف.
- الأوراني محمد، (2010)، لسان حضارة القرآن، ط1، الجزائر: منشورات الاختلاف.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رتيبي عمر، (2023)، فاعلية الحيوية اللغوية ودورها في ديمومة الأمن اللساني ، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 14 (العدد 1)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 70-79.